



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

أوراق استراتيجية | 28 كانون الأول/ ديسمبر، 2023

# دمقرطة العلاقات المدنية – العسكرية التركية وأثرها في تطور الصناعات الدفاعية (2002-2022)

ورقة استراتيجية رقم 12

ملاذ الأغا

وحدة الدراسات الإستراتيجية

سلسلة: أوراق استراتيجية

ورقة استراتيجية رقم 12

وحدة الدراسات الإستراتيجية

28 كانون الأول/ ديسمبر، 2023

ملاذ الآغا

أستاذ مشارك في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية في دولة قطر. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة إكستر في المملكة المتحدة. تتناول اهتماماته البحثية ديناميات السياسة الخارجية للدول الكبرى فيما يتعلق بمنطقة المشرق العربي. وتركز أبحاثه على دراسة تأثير الاقتصاد في صناعة العلاقات الدولية بين القوى الكبرى وتأثير هذه العلاقات في الأمن الإقليمي والدولي. من منشوراته الأخيرة: فصل "تدويل القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الأولى: تأطير الدبلوماسية الدولية وتحليلها (1919-2012)"، في: **الحرب العالمية الأولى وأثرها في فلسطين: إرث مئة عام** (مركز الجزيرة للدراسات، 2016)، وكتاب **فلسطين في سياسة الاتحاد الأوروبي وروسيا: الدولة وعملية السلام** *Palestine in EU and Russian Foreign Policy: Statehood and the Peace Process* (روتليدج، 2017).

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

4	مقدمة
6	أولاً: مشكلة العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا
8	ثانياً: مسار ديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية التركية
12	ثالثاً: تأثير ديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية في تطوّر الصناعات الدفاعية
12	1. مؤسسة الإصلاح المؤسسي والحوكمة المدنية للصناعات الدفاعية
15	2. التحول في اقتراب الصناعات الدفاعية: من العسكرية القومية إلى الليبرالية القومية
18	3. زيادة الموازنة العسكرية: إدارة الموارد الدفاعية وإعادة تخصيصها
20	4. الاندماج المدني - العسكري
21	خاتمة
23	المراجع

## مقدمة

تُشكّل تحولات العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا حالة ديناميكية أثرت بقوة في تطور قطاعات الصناعات الدفاعية؛ فقد تسارعت وتيرة التصنيع العسكري التركي في الأغراض الدفاعية خلال العقدين الماضيين، وانتقلت تركيا من دولة مستوردة للأسلحة الدفاعية إلى دولة منتجة للصناعات ذات القيمة العسكرية المضافة ومصدرة لها، وهو ما صرّح به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في مقر قيادة القوات البرية التركية، في ولاية سكاريا، في بداية عام 2023؛ إذ قال: "ارتفعت صادرات الدولة من الصناعات الدفاعية من 248 مليون دولار إلى 4.4 مليارات دولار، كما انخفض الاعتماد الخارجي للدولة من 80 في المئة في عام 2002 إلى 20 في المئة في عام 2022".<sup>1</sup>

لا يمكن فهم تطور الصناعات الدفاعية لأي دولة بمعزل عن السياق التاريخي لتحولات سلطة اتخاذ القرار في النظام السياسي. فمع تأسيس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية في عام 1923، باعتبارها دولة علمانية قومية، جعل الجيش التركي نفسه الحارس لهذه المبادئ العلمانية والقومية، التي تعرف بـ "المبادئ الكمالية"، ونصّب نفسه حامياً للهوية العلمانية والقيم القومية للدولة التركية ومُدافعاً عنها؛ ما عزّز سلطته ونفوذه في النظام السياسي التركي. ومن ثم، تميز النظام السياسي التركي، على امتداد نحو ثمانية عقود، بسيطرة عسكرية على السلطة المدنية. وعلى الرغم من توافر الموارد المالية والإرادة السياسية لتطوير الصناعات الدفاعية، وبخاصة بعد الحظر الغربي على واردات السلاح لتركيا بعد حرب قبرص في عام 1974، فإن مسار التطور بقي في حدود 20 في المئة من حاجات القوات المسلحة التركية، ليحدث التطور الحقيقي والفعلي مع تحوّل مسار العلاقة المدنية - العسكرية خلال حكم حزب العدالة والتنمية (عام 2002)، والسيطرة المدنية على آليات صناعة القرار المتعلق بالصناعات الدفاعية.

بناءً على ذلك، يُشكّل سياق التحول في سلطة اتخاذ القرار في النظام السياسي التركي، سواء عبر الآليات الديمقراطية أو عبر التغيير في القيادة السياسية، مدخلاً رئيساً لفهم تطور الصناعات الدفاعية التركية. مرّ تطور الصناعات الدفاعية التركية بمسار طويل، وبمراحل تاريخية عديدة أثّرت في تحديث الصناعات الدفاعية وتطويرها، على أنها لم تظهر فجأة؛ ذلك أنّ لها تاريخاً ممتداً منذ الحكم العثماني، مروراً بمرحلة تأسيس الجمهورية، وما تلا ذلك من تطورات على صعيد نظام الحكم. ولا يمكن كذلك تجاهل عضوية تركيا في حلف الناتو وتأثيرها في تطور بعض الصناعات الدفاعية، إضافة إلى الإرادة السياسية لتحديث الصناعات الدفاعية وتطويرها التي تولّدت مع قرار الحظر الغربي لواردات السلاح، بعد الحرب القبرصية في عام 1974. لكن كانت المرحلة الأبرز التي قفزت فيها الصناعات الدفاعية قفزةً نوعية مع تحوّل سلطة اتخاذ القرار في النظام السياسي من سلطة عسكرية إلى سلطة مدنية، بالتوازي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002.

بدايةً من تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923 حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، خضعت الشؤون العسكرية، وبخاصة المتعلقة منها بالصناعات الدفاعية، لسيطرة المؤسسة العسكرية؛ ومن ثم، نبعت خصوصية التجربة التركية من هذا المسار الطويل والشاق الذي شكّلت فيه الإرادة السياسية المنبثقة من إرادة شعبية تجسّدت في السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، عام 2002، نقطة التحول والعلامة

1 "Erdoğan Hails Record \$4.4B Exports, Praising Defense 'Revolution'," *Dailysabah*, 9/1/2023, accessed on 27/3/2023, at: <https://cutt.us/YYonf>

2 بداية من عشرينيات القرن العشرين حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، في عام 2002، وقعت السلطة السياسية في تركيا تحت الوصاية والتدخلات العسكرية. فعلى مدى نحو ثمانية عقود، هيمنت المؤسسة العسكرية على سلطة اتخاذ القرار في النظام السياسي التركي. لمزيد من المعلومات، ينظر: Yaprak Gürsoy, "From Tutelary Powers and Interventions to Civilian Control: An Overview of Turkish Civil-Military Relations Since the 1920s," in: Carmen Rodriguez et al. (eds.), *Turkey's Democratization Process* (London: Routledge, 2013), pp. 253 - 273.

الفارقة في مسار تطور الصناعات الدفاعية التركية. فمذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، احتلت علاقة الحكومة بالجيش أهمية كبرى في سياق مسار التحوّل من الحكم العسكري إلى الحكم الديمقراطي.

يُعرّف جوزف شومبيتر الديمقراطية بأنها ذلك "النظام المؤسسي الذي يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار عن طريق الصراع التنافسي من أجل كسب أصوات أفراد الشعب"<sup>3</sup>. ففي مفهوم شومبيتر، يُنظر إلى الديمقراطية باعتبارها نظاماً مؤسسياً تكون فيه سلطة اتخاذ القرار لممثلي الشعب. وبناءً عليه، تكون المؤسسة العسكرية خاضعة للسلطة المدنية المنبثقة من إرادة الشعب. ويُعد صامويل هنتنغتون من أوائل الذين طرحوا قضية السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وهو يرى أن الوظيفة الأساسية للجيش هي أن يكون أداةً للدولة، وأن يطبق العنف عند الضرورة لحماية المصالح الوطنية وتعزيزها. وشدد على أهمية مسؤولية الجيش في الدفاع عن وحدة أراضي الدولة وسيادتها وأمنها<sup>4</sup>. لذلك، فإن العلاقات المدنية - العسكرية الفعالة ضرورية لضمان تطور وتعزيز الحرفية العسكرية والقدرات القتالية للقوات المسلحة من أجل الدفاع عن مصالح الدولة القومية، وفق ما يقتضيه الدستور، وقد سلط هنتنغتون الضوء على الحاجة إلى السيطرة المدنية والإشراف على الجيش، وشدد على أهمية وجود علاقة مدنية - عسكرية صحيّة، حيث تحفظ السلطات المدنية بالسيطرة على القوات المسلحة، واتخاذ القرارات السياسية، وتحديد الأهداف الاستراتيجية. يفترض هنتنغتون، أيضاً، أن وجود "جيش قوي" مشروط بـ "سيطرة مدنية كاملة"؛ ولذلك، فهو يجادل في أن انشغال الجيش بالسياسة يؤدي إلى "إضعاف" قدراته العسكرية. وقد شكلت أطروحة هنتنغتون "النظرية التقليدية" إطاراً للعلاقات المدنية - العسكرية في حقل الدراسات الأمنية والدفاعية، وانعكست على فكر صنّاع القرار في الولايات المتحدة الأميركية ودول الكتلة الغربية، وساهمت، من ثم، في تأسيس جيوش محترفة، وإنشاء صناعات متطورة، وقدرات عسكرية متعاظمة.

في الأدبيات التركية، قدّم أكار كوتاي<sup>5</sup> مسداً تاريخياً عميقاً للعلاقات المدنية - العسكرية في تركيا، وسلط الضوء على الديناميات المتطورة لتحديات هذه العلاقات، وبخاصة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية بوصفها محددًا رئيسياً لاستمرار التحوّل الديمقراطي في النظام السياسي التركي وديمومته. وعرض كوتاي اهتمام الجيش بعسكرة الاقتصاد التركي خلال مرحلة ما قبل وصول العدالة والتنمية إلى الحكم، وسيطرته على مفاصل القوة الاقتصادية من خلال مؤسساته، وبخاصة صندوق تقاعد القوات المسلحة OYAK The Armed Forces Trust and Pension-Fund، الذي يعدّ الذراع الاقتصادية للجيش في السيطرة والنفوذ الاقتصادي في العديد من القطاعات الاقتصادية والاستثمارية. وسلط مهتاب سويلر الضوء على الدولة العميقة Deep State في تركيا، ودورها في التأثير في مسار التحوّل الديمقراطي، ومركزات نفوذها وتأثيرها في الديمقراطية والسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية<sup>6</sup>.

ونالت مسألة "الاحتراف العسكري" اهتماماً أكاديمياً لتسليط الضوء على أهمية وجود علاقة مدنية - عسكرية صحية بين السلطة المدنية والقوات المسلحة التركية. وقد ناقش علي عثمان أوغلو<sup>7</sup> كيفية مساهمة مفاوضات وانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في التأثير في دور القوات المسلحة التركية وهيكلتها، والتحوّلات والتغييرات التي أثرت في دينامية العلاقة المدنية والعسكرية في تركيا؛ فخلال السنوات القليلة الماضية، ظهرت جلياً أهمية "الاحتراف العسكري للمؤسسة العسكرية التركية" ودوره، وخضوعها للسلطة المدنية، في تعزيز الصناعات الدفاعية وتطويرها.

3 Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (London: Routledge, 1976), p. 269.

4 Samuel Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge: The Belknap Press of Harvard University, 1981), p. 9.

5 Acar Kutay, "Civilian and Military Relations in Turkey: A Historical Survey," Chr. Michelsen Institute (CMI), *Working Paper*, no. 11, December 2016, pp. 19 - 21.

6 Mehtap Söyler, *The Turkish Deep State: State Consolidation, Civil-Military Relations and Democracy* (London: Routledge, 2015), pp. 132 - 177.

7 Ali L. Karaosmanoğlu, "Transformation of Turkey's Civil-Military Relations Culture and International Environment," *Turkish Studies*, vol. 12, no. 2 (2011), pp. 253 - 264.

## أولاً: مشكلة العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا

شكّل السياق التاريخي لتأسيس الجمهورية التركية (عام 1923) منفذاً للتدخل السياسي للعسكريين الأتراك في مسار التحول الديمقراطي، حيث اتسمت العلاقة بين الجيش والحكومة بالتعقيد، وتطورت مع مرور الوقت؛ إذ كان للجيش التركي، خلال معظم تاريخه، دور مهم في رسم المشهد السياسي للبلاد، وكان ينظر إليه باعتباره وصياً على "تقاليد العلمانية". فعلى امتداد العقود الثمانية التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، عانت تركيا علاقة معقدة بين الجيش بوصفه "مؤسسة سيادية"، والحكومة بوصفها "مؤسسة سياسية"؛ إذ تداخل "الحيز السيادي في الحيز السياسي"، وتجسّد ذلك في أثناء إعادة كتابة دستور الجمهورية التركية في عام 1980، فقد فرض الجيش مكانة "سيادية" عالية له في الدستور، ذلك أنه لم يكتفِ بكونه مجرد "مدافع" عن البلاد ضد العدوان الخارجي، بل جعل نفسه "أساس قوة النظام السياسي، وحارس قيمه"<sup>8</sup>.

يُشير يابراك غورسوي إلى أن المؤسسة العسكرية تتدخل في النظام السياسي التركي عبر آليتين مختلفتين؛ أولاهما تنظيم انقلابات علنية (عام 1960، و عام 1980)، وثانيتهما الضغط على الحكومات المنتخبة للاستقالة بالتهديدات الضمنية أو الصريحة بالانقلابات (عام 1971، و عام 1997)<sup>9</sup>. وتطبيقاً لهذا الدور، تدخل الجيش في الحياة السياسية ونفذ أربعة انقلابات عسكرية أجهضت العملية السياسية الديمقراطية؛ منها انقلابان مباشرين (عام 1960، و عام 1980)، وآخران غير مباشرين (عام 1971، و عام 1997). وبهذه "المكانة السيادية"، استطاع التغول في السلطة السياسية والتحكم فيها، وفي تشكيلاتها على امتداد ثمانية عقود، فأصبح يمتلك "الوصاية والنفوذ والتأثير" في ديناميات تداول السلطة؛ من خلال صناديق الانتخابات، ومن خلال الانقلابات العسكرية، بدعوى "حماية علمانية الدولة وقيم الجمهورية"<sup>10</sup>. فعندما تصادمت حكومة عدنان مندريس، في خمسينيات القرن العشرين، مع الطبقة المخملية من العسكريين المتنفذين وطبقة الأوليغارش المرتبطة بالجيش والبيروقراطية المدنية، استخدم الجيش مكانته "السيادية" بحسب النص الدستوري للقيام بالانقلاب الأول في عام 1960.

عزز الجيش التركي انقلابه على حكومة مندريس بإجراء تعديلات دستورية واسعة منحت صلاحيات وامتيازات كبيرة للسيطرة على السلطة المدنية؛ بإعادة تأسيس المجلس الأعلى للدفاع الوطني الذي كان قد أسس في عام 1949. وبموجب المادة 111 من دستور 1961، أُسس مجلس الأمن القومي، Milli Güvenlik Konseyi، ليكون مؤسسة بديلة من المجلس الأعلى للدفاع الوطني، تضطلع بإعلان المفاهيم الأساسية الضرورية المتعلقة بالأمن القومي والتوصية بها لمجلس الوزراء<sup>11</sup>. ومن خلال مجلس الأمن القومي، هيمنت المؤسسة العسكرية على السياسات العامة، وحددت مسارات ممارسة السلطة المدنية واختصاصاتها ووظيفتها في الحياة العامة. وسمح الجيش بهامش يسير لممارسة الأحزاب للديمقراطية، والوصول إلى السلطة المدنية بتكوين حكومات من داخل البرلمان، مع تقييدها بالخطوط الحمراء التي وضعها عبر مجلس الأمن القومي لمسارات ممارسة السلطة المدنية.

تسببت هذه الهيمنة والتدخل العسكري في تشطّي الحياة السياسية وتشرذمها، وتعدد خريطة الفواعل من الأحزاب ذات المرجعيات اليسارية واليمينية المتطرفة، وهو ما أدّى إلى انقسام حاد وتصاعد الاستقطابات السياسية ذات المرجعيات الأيديولوجية والفئوية المطالبة في المجتمع التركي. وساهمت حالة الاستقطاب

8 المواد 92، 104، 117، 118 من دستور الجمهورية التركية. ينظر: *Constitution of the Republic of Turkey*, pp. 72, 80-82, 89-90, accessed on 15/6/2023, at: <https://2u.pw/k17WT5a>

9 Gürsoy, p. 253.

10 ناهد عز الدين وآية إبراهيم عطالله، "العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013)"، المركز الديمقراطي العربي، 2015/5/7، شوهد في 2023/3/25، في: <https://2u.pw/9Z3FoKu>

11 Gencer Ozcan, "National Security Council," in: Umit Cizre (ed.), *Democratic Oversight and Reform of the Security Sector in Turkey* (Geneva: DCAF, 2008), p. 41.

السياسي والمظاهرات المطليّة في اتساع ظاهرة الفوضى، وفي نزوع بعض الجماعات ذات المرجعيات الأيديولوجية إلى استخدام العنف المنظم، وأدى التشرذم والانقسام والاستقطاب الأيديولوجي والفوضى في الممارسة الديمقراطية المقيدة إلى قيام الجيش بـ "انقلاب جديد" في عام 1980، وصفه قائده كنعان إفرين بأنه "تأديب للديمقراطية التي لا تستطيع التحكم في ذاتها".

جاء هذا الانقلاب العسكري الأخير بتعديلات دستورية جديدة، في عام 1982، عزّزت سلطة مجلس الأمن القومي؛ وذلك بتحويله من مؤسسة استشارية إلى مؤسسة يكون لقراراتها الأولوية في "القضايا والتدابير" ذات العلاقة بالأمن القومي.

نصت المادة 118 في الدستور التركي على أن يتكوّن مجلس الأمن القومي عند تأسيسه من عدة شخصيات رئيسة، هي: "رئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة، والوزراء المسؤولون عن الدفاع الوطني والداخلية والخارجية، إلى جانب قادة الجيش والقوات البحرية والجوية، والقائد العام لقوات الدرك"<sup>12</sup>. وكان الهدف من هذه المادة زيادة عدد أعضاء المجلس من العسكريين؛ ما يعزّز نفوذ المؤسسة العسكرية وسيطرتها على القرارات الصادرة عن المجلس، وقد تغيّرت صفة قرارات المجلس من كونها "توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء" إلى "قرارات يُعلم بها مجلس الوزراء"<sup>13</sup>.

وعلى صعيد التحكم في السلطة المدنية، حظي الجيش بامتيازات كبيرة ومهمة، من أبرزها تحصين سلطة مجلس الأمن القومي من "مراقبة السلطة المدنية"؛ إذ نص دستور 1982 على تأسيس الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي لتعمل بوصفها هيئة إدارية وتشغيلية للمجلس من جانب، وآلية عسكرية داخل الحكومة من جانب آخر. وتشمل المسؤوليات الموكلة إليها تنظيم اجتماعات مجلس الأمن القومي وتنسيقها، وإعداد "وثيقة سياسة الأمن القومي" Milli Guvenlik Siyaseti Belgesi، من خلال إجراء البحوث والتحليلات للمجالات السياسية والأمنية والاقتصادية كلها، ورفعها إلى مجلس الأمن القومي لاتخاذ القرار<sup>14</sup>. وقد منحتها المادة 118 الحق في الحصول على قواعد البيانات والوثائق ومصادر المعلومات المتعلقة بالأمن القومي، على اختلاف درجاتها، على نحو مستمر، والحق في الاحتفاظ بها. ومنحتها أيضاً الحق في مراقبة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن القومي التركي ومتابعتها<sup>15</sup>.

وبذلك، أعطى المجلس نفسه الحق في مراقبة تنفيذ الحكومة لقراراته، وكذلك المشاركة في العديد من الهيئات المدنية عبر مقاعد أو مندوبين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر هيئة الإذاعة والتلفزيون، ومجلس التعليم العالي، واللجان المسؤولة عن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالأمن الوطني. ونتيجة لهذه التعديلات، تحتم على الحكومة أن تُعطي قرارات مجلس الأمن القومي الأولوية في التنفيذ. ومن ثم، أصبحت "الأمانة العامة" لمجلس الأمن القومي تمثل "مستوى صنع قرار مساوياً للحكومة"<sup>16</sup>، وهو ما مكّن السلطة العسكرية من وضع يدها على السلطة التشريعية والتحكم في القوانين والتشريعات الصادرة عنها، إضافة إلى تمكين إفرين، الذي كان أحد قادة الانقلابات، من أن يُصبح الرئيس السابع للجمهورية التركية.

شهدت هذه الفترة محاولات من رئيس الوزراء تورغوت أوزال (1983-1989) لتحدي النفوذ المتزايد للمؤسسة العسكرية التركية، واتخذ خطوات جوهرية نحو تقليصه والحد منه، من خلال رفع الحظر الذي فرض بعد انقلاب 1980 على الأحزاب السياسية والقادة السياسيين، والمُضَيِّ قُدماً في دعم عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي؛

12 "Constitution of the Republic of Turkey," *Refworld*, 7/11/1982, art. 118, accessed on 18/11/2023, at: <https://2u.pw/RmkbP6j>

13 بشير عبد الفتاح، "تراجع الدور السياسي للجيش التركي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/12/27، شوهد في 2023/3/24، في: <https://2u.pw/HegTVNG>

14 Ozcan, p. 42.

15 Söyler, pp. 132 - 177.

16 Ozcan.

لإدراكه أن العضوية تحتاج إلى إصلاحات ديمقراطية، وتوافق مع المعايير الأوروبية لتداول السلطة والحقوق والحريات العامة. وشكّلت التعديلات الدستورية التي أرساها الانقلاب محددات رئيسة للعلاقات المدنية - العسكرية بدايةً من عام 1982 حتى قدوم حزب العدالة والتنمية في عام 2002. فعلى الرغم من المحاولات المتعددة لتقليل نفوذ المؤسسة العسكرية، فإن المحدد الرئيس للعلاقة بقي "قاعدة غير مكتوبة"، يكمن جوهرها في أنه: "على المدنيين ألا يتوأموا بأي شيء يغضب العسكر"، وقد كانت هذه القاعدة مصدر "رقابة ذاتية" للأحزاب المدنية؛ إذ تولّت المؤسسة العسكرية تحديد "سياسة الأمن القومي" وتوجيه "الأهداف القومية العليا" للدولة التركية تحت ستار "حماية النظام الدستوري، وسلامة الوطن"، من خلال تشكيل "واجهة مدنية" من الحكومات المتعاقبة<sup>17</sup>.

ساهمت السيطرة العسكرية على السلطة المدنية في تعزيز الروح الانفصالية لدى مكونات المجتمع التركي، وبخاصة المكوّن الكردي، وإعادة بناء تنظيمات عسكرية مسلحة في الداخل التركي، أبرزها حزب العمال الكردستاني في عام 1984، فضلاً عن تراجع حرفية الجيش وتدنيّ قدراته في مواجهة التهديدات الداخلية المرتبطة بالجماعات الانفصالية.

وقد قتل وصول حزب الرفاه إلى السلطة بقيادة نجم الدين أربكان، في عام 1996، استثناءً من هذه القاعدة، وهو ما أغضب المؤسسة العسكرية التي قامت بما سُمّي "انقلاب ما بعد الحادثة"، وأسقطت الحكومة في عام 1997. وأطلق على هذه العملية اسم "ضبط توازن الديمقراطية"، عبر إسقاط حكومة حزب الرفاه وحلّ الحزب قضائياً، ومنع رئيس الحزب وأعضائه من الممارسة السياسية. واستمر تحكّم المؤسسة العسكرية في السلطة المدنية "من وراء ستار"، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (عام 2002).

## ثانياً: مسار ديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية التركية

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بدأت ديمقراطية علاقات السلطة المدنية مع المؤسسة العسكرية، وتخلّل ذلك العديد من جولات المواجهة؛ إما بتعديلات قانونية، وإما باستفتاءات دستورية، وإما بتنفيذ انقلابات ناعمة من خلال "نشر الفوضى" أو "محاكمات كيدية بتهم فساد"، وصولاً إلى الانقلاب الفاشل في 15 تموز/ يوليو 2016. وقد مثّلت هذه المراحل المتعددة مساراً تدريجياً لتراجع نفوذ الجيش في الحياة السياسية، وأصبح دوره أكثر محدودية، وأكثر احترازية، مع تزايد تأكيد الحكومة لسلطتها وسيطرتها على القوات المسلحة، وبخاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة (عام 2016). وهو مسار مرتبط بتأسيس الدولة التركية والبرجوازية العسكرية المرتبطة به، بالنظر إلى ما للسلطة العسكرية من ارتباط عضوي بمسألة تأسيس الدولة وصراع الهوية. فالعلاقة المدنية - العسكرية على امتداد 80 عامًا، كانت علاقة تصادمية، ويعود ذلك إلى وجود العديد من الفواعل في النظام التركي، ليس أقلها "المؤسسة العسكرية القوية ذات الشعبية الكبيرة، والبرجوازية الاقتصادية المرتبطة عضويًا بـ "توسيا" TÜSİAD<sup>18</sup>، والنخب الفكرية والإعلامية ذات التأثير الكبير في صناعة الرأي العام، فضلاً عن "إرث أتاتورك" الذي لا يزال أحد المحركات للسياسة الداخلية التركية؛ إذ تضطلع الجمعيات وشبكات النخبة في تركيا بدور كبير في وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مستفيدة من مكانتها بوصفها منظمات مجتمع مدني. فالمؤسسة العسكرية، من خلال علاقاتها العضوية الراسخة بالنخب التجارية والسياسية، أصبحت مرتبطة على نحو متزايد بالطبقة المتوسطة العليا. وقد عملت كذلك على تعزيز

17 Ibid., pp. 42 - 43.

18 جمعية الصناعة والأعمال التركية The Turkish Industry and Business Association هي منظمة غير حكومية، مستقلة، تمثّل جزءاً كبيراً من مجتمع رجال الأعمال في تركيا. أسست في عام 1971، وهي تدعو إلى مبادئ السوق الحرة والسياسات الاقتصادية الليبرالية في تركيا، وتشتهر بمشاركتها النشطة في مناقشات السياسة العامة، وتدعو في كثير من الأحيان إلى إجراء إصلاحات في مجالات مثل السياسة الاقتصادية والتعليم والحكومة. ينظر: "About Tüsiad," Tüsiad, accessed on 18/11/2023, at: <https://cutt.us/KMKLT>



النزعة العسكرية التجارية؛ من خلال تعزيز "المجمع الصناعي العسكري"، وتشبيك علاقاته التجارية مع النخب الاقتصادية والصناعية ورجال الأعمال المدنيين، وتجسدت هذه العلاقة في عدد من المؤسسات، أبرزها صندوق تقاعد القوات المسلحة الذي يُصنّف باعتباره من بين أكبر الشركات المملوكة للدولة الحاصلة على الامتيازات المختلفة؛ مثل الإعفاءات الضريبية، والتمويل الائتماني المنخفض التكلفة. ويشمل نشاطها أيضًا قطاعات متعددة ومتنوعة، من بينها التمويل والطاقة وتكنولوجيات المعلومات وصناعة السيارات.

من الملاحظ أن صندوق تقاعد القوات المسلحة تمكّن، بخلاف غيره، خلال وقت غير طويل من سيطرة المؤسسة العسكرية عبر مجلس الأمن القومي، من الوصول إلى المعلومات الاقتصادية والاستثمارية السريّة، من المؤسسات، وذلك ما منحه أفضلية في الاستحواذ على المشاريع الكبيرة في الاقتصاد التركي<sup>19</sup>؛ ما يعكس التشابك الاقتصادي بين المؤسسة العسكرية والقطاع الاقتصادي في الدولة. وحصلت مؤسسة القوات المسلحة TSKGV التي أُسّست في عام 1987، والتي ينظر إليها باعتبارها الشقيقة الصغرى لصندوق تقاعد القوات المسلحة، على امتيازات مماثلة. وقد استطاعت هذه المؤسسات التشبيك مع الطبقة البرجوازية، وبخاصة الشركات العائلية، مثل "كوتش" Koç، و"سابنجي" Sabancı، و"إجزاجيباشي" Eczacıbaşı، وأسّست هذه المؤسسات والشركات روابط عضوية مع مؤسسة توسياد<sup>20</sup>، وهو ما عزّز التحالف بين شبكات النخبة التركية والمؤسسة العسكرية، ودفع في اتجاه انحياز المؤسسة العسكرية إلى جانب الطبقة البرجوازية العليا في الصراعات الاقتصادية.

شكّل هذا التحالف بين المؤسسة العسكرية وشبكات النخبة، وبخاصة الاقتصادية منها، أحد أكبر التحديات لديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية. وللتغلب على هذه المعضلة، وضع حزب العدالة والتنمية مسارًا سياسيًا للصعود بالنخب العسكرية ورجال الأعمال والمال والإعلام إلى مستوى أعلى، بعيدًا عن مسار التصادم في مستوى أدنى. على هذا المسار، وضع حزب العدالة والتنمية عددًا من الأهداف الاستراتيجية المراد الوصول إليها لديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية. وقد بُني هذا المسار من خلال التنظير لـ "مكانة تركيا" على الساحة العالمية، الذي شكّل القاسم المشترك بين تيار حزب العدالة والتنمية وشركائه السياسيين، وتيار المؤسسة العسكرية وحلفائها من شبكات النخبة التركية؛ فالتنظير لمكانة تركيا يأتي في سياق هذين التيارين الرئيسيين اللذين يتقاسمان التنظير لمكانة تركيا على الساحة الدولية من خلال تعزيز قدراتها وقوّتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية وتطويرها، وذلك مستمد من تاريخ نشأة الدولة التركية وتأسيسها؛ فالتيار الأول يستمد رؤيته لمكانة تركيا من الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية، في حين يستمد التيار الثاني رؤيته من الإرث التاريخي لتأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك؛ أي إن كلا التيارين يسعى لتعزيز مكانة تركيا على الساحة الدولية وتطوير قدراتها، كي تُصبح قوة إقليمية ودولية مؤثرة وفاعلة في النظام الدولي.

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يُقدم "تصورًا"، أو "مُتخيّلًا"، لمكانة الدولة التركية يجمع القواسم المشتركة بين التيارين؛ كي يستطيع أن يؤسس لمسار علاقة مدنية - عسكرية صحية لا تعرقل تطور الدولة التركية وتقدّمها، استنادًا إلى تجربة مندريس وأربكان في الحكم. فعبر تجميع هذه القواسم المشتركة، استطاع حزب العدالة والتنمية أن يُوجد "الأرضية" التي التقى عليها كلا التيارين (مؤقتًا)، لتتجسد الرؤية تجاه "مكانة تركيا" على الساحة الدولية. فجاءت تعديلات عام 2003 لتشكّل المرحلة الأولى من المواجهة، أو التصادم، على "أرضية"، أو مسار، تحقيق "مكانة متقدمة" لتركيا على الساحة الدولية. وقد كان ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هيلسنكي في عام 1998 "أرضية التقاء" نحو مسار تصحيح العلاقات المدنية - العسكرية بحسب المعايير الأوروبية<sup>21</sup>. فاستطاعت الحكومة التركية بقيادة أردوغان أن تجعل من هذه العضوية "هدفًا تكتيكيًا" في مسار

19 Söyler, p. 136.

20 Ibid., p. 135.

21 Ozcan, pp. 43 - 44.

الاستدارة الاستراتيجية نحو تمكين السلطة المدنية من السيطرة على المؤسسة العسكرية؛ إذ تضمّن ملف ترشيح عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي قائمةً من المطالب والشروط، كان أبرزها خروج الجيش من السلطة<sup>22</sup>.

مثل زلزال عام 1999، والنتائج التي ترتبت عليه مرتكزات قوة دافعة على مسار ديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية، وذلك بسبب فشل الحكومة والجيش في الاستجابة الطارئة لتداعياته، وعدم قدرتها على دفع رواتب الموظفين، واضطرارها إلى اقتراض 16 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في عام 2001 من جرّاء الأضرار التي نجمت عنه. وبناءً عليه، ارتكزت حكومة العدالة والتنمية على قوتين دافعتين لعملية الديمقراطية؛ الأولى إخفاق الجيش في مواجهة التحديات والتهديدات الداخلية، المتمثلة في حزب العمال الكردستاني، والتصدي لمحاولات قوى خارجية إقامة جيب إثني كردي على الحدود الجنوبية لتركيا أو داخلها، وهو ما قد يؤدي إلى خلق معضلة أمنية مع دولة ناشئة بدعم قوى خارجية، والثانية مسألة عضوية الاتحاد الأوروبي وقوانين المواطنة الأوروبية، وضرورة تحديث البيئة القانونية الداخلية وتطويرها للحصول على العضوية.

ساهمت هاتان الركيزتان في تهيئة الرأي العام الداخلي، سواء كان ذلك على صعيد النخبة السياسية أو القيادات العسكرية أو الرأي العام الموالي للمؤسسة العسكرية، لقبول التحوّلات القانونية عبر السلطة التشريعية من أجل تصحيح مسار الديمقراطية التركية، والدفع نحو سيطرة مدنية تدريجية على المؤسسة العسكرية التركية. ومن خلال السلطة التشريعية، شرع حزب العدالة والتنمية، في الفترة 2003 - 2004، في إجراء تعديلات قانونية على المواد 4 و5 و9 و13 و15 و19 من الدستور، لدمقرطة علاقة السلطة المدنية بمجلس الأمن القومي؛ بالنظر إلى أنه المؤسسة التي تمتلك صلاحيات واسعة في السيطرة على السلطة المدنية. وأدت هذه التعديلات إلى زيادة الأعضاء المدنيين في المجلس من 5 إلى 9 أعضاء، من أصل 14 عضوًا<sup>23</sup>. ثم عزّزت حكومة أردوغان سلطتها المدنية على المؤسسة العسكرية بحزمة تعديلات قانونية جديدة، صدّقها البرلمان التركي في 30 تموز/ يوليو 2003. وقد ألغيت الصفة العسكرية لمنصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وذلك من أجل تعزيز إمكانية تولّي شخص مدني هذا المنصب.

كان التعديل الأبرز متعلقًا بالمادتين 4 و13 من الدستور؛ إذ قضى بأن مهمة المجلس هي "المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، ومتابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية"<sup>24</sup>؛ وبذلك تحوّل مجلس الأمن القومي من سلطة عسكرية فوق السلطة المدنية إلى سلطة استشارية. وإلى جانب ذلك، قضى تعديل المادة 13 بتغيير صفة "الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي" من صفة تنفيذية؛ تخوّلها إعداد قرارات المجلس، ورسم السياسات، ووضع الخطط للمؤسسات والهيئات الحكومية التركية، إلى صفة استشارية، تتمثل في القيام بما يُعهد إليها من مهمات صادرة عن مجلس الأمن القومي<sup>25</sup>. إضافة إلى ذلك، ألغت السلطة التشريعية المواد 9 و14 و19، والفقرات الخاصة بعضوية جنرال عسكري في مجلس إدارة التعليم العالي واتحاد الإذاعة والتلفزيون، وحق الحصول على الوثائق السرية، لتحفظ السلطة المدنية بسرية المعلومات والوثائق الخاصة بها، ولتعود إدارة هذه المؤسسات إلى طبيعتها الأولى. وقد أدت هذه التعديلات إلى تعيين أول شخصية مدنية، في 17 آب/ أغسطس 2004، في منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي<sup>26</sup>.

22 Burç Yıldız, "Civil-Military Relations During the Period of the Justice and Development Party in Turkey," *Ege Strategic Research Journal*, vol. 3, no. 2 (2012), p. 24.

23 محمد محمود مهدي، "إلى أين تتجه تركيا: الترسخ الديمقراطي أم الدكتاتوري؟"، *سياسات عربية*، مج 3، العدد 16 (أيلول/ سبتمبر 2015)، ص 68 - 69.

24 المرجع نفسه.

25 المرجع نفسه.

26 ينظر: طارق عبد الجليل، "الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/10/16، شوهد في 2023/6/17، في: <https://bit.ly/3Gs2mm2>.

وعُدلت السلطة التشريعية "قانون الإدارة المالية العامة والرقابة" (القانون رقم 5018، 10 كانون الأول/ديسمبر 2003)، وقانون ديوان المحاسبة Sayıştay لإخضاع الجيش للمساءلة والرقابة من الحق في الوصول إلى حساباتهم المالية وأصولهم العقارية ومساءلتهم قضائياً، في عام 2004<sup>27</sup>. وبذلك، استطاعت الحكومة التركية تعزيز سلطتها المدنية تدريجياً عبر التعديلات الدستورية، في الفترة 2003 - 2004، التي قللت سلطة المؤسسة العسكرية على مجلس الأمن القومي التركي وأمانته العامة.

جاءت المرحلة الثانية من المواجهة بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية باستفتاءين: الأول في عام 2007؛ عندما اعترضت رئاسة الأركان التركية على ترشيح عبد الله غل لرئاسة الجمهورية؛ إذ أبدت "تخوّفاً على مصير الجمهورية العلمانية"، فجاء الرد على البيان سريعاً من أردوغان، رئيس الوزراء آنذاك. وترتب على ذلك إجراء حزب العدالة والتنمية استفتاءً على تعديلات دستورية جديدة لتعزيز السلطة المدنية، ليصبح انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً لمدة أربع سنوات خلال ولايتين، بدلاً من سبع سنوات لولاية واحدة، وخفضت مدة ولاية البرلمان من خمس سنوات إلى أربع سنوات، وخفض النصاب القانوني للأغلبية إلى 184 عضواً<sup>28</sup>.

أما الاستفتاء الثاني، فكان في عام 2010<sup>29</sup>، بعد تفاقم الصراع بين السلطة المدنية والعسكرية، عقب الكشف في أواخر عام 2007 عن شبكة "أرغينكون" Ergenekon التي كانت تُخطط لتنفيذ تفجيرات واغتيالات لبث الفوضى؛ من أجل تهيئة الأوضاع لعودة تدخل الجيش، من خلال تسهيل تنفيذ انقلاب عسكري، بحجة حماية النظام العام والسيطرة على الفوضى. وجاء الاستفتاء بتعديلات دستورية جديدة لتخفيف قبضة العسكر على الحياة العامة، والسماح بمحاكمات مدنية لقادة انقلاب 1980، وقد ساهمت في تعزيز ديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية<sup>30</sup>.

أما المرحلة الثالثة، فكانت بعد الانقلاب الفاشل في 15 تموز/ يوليو 2016، وتمثلت في إجراء استفتاء دستوري في عام 2017 على تعديل نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، حيث صدر قانون جديد لتنظيم مجلس الأمن القومي، وقد خفض عدد أعضائه من 15 عضواً إلى 10 أعضاء<sup>31</sup>. واستطاعت السلطة المدنية كذلك أن تصدر المراسيم الرئاسية ذات العلاقة بتطوير الصناعات الدفاعية، وكان أبرزها المرسوم الخاص بنقل تبعية هيئة الصناعات الدفاعية من وزارة الدفاع إلى رئاسة الجمهورية، وتحويلها من مجرد هيئة إلى مؤسسة مستقلة باسم "رئاسة الصناعات الدفاعية". وقد عزز ذلك تطور الصناعات الدفاعية التركية على نحو مطرد في العديد من القطاعات الصناعية والتكنولوجية والدعم اللوجستي. فبحسب رجب يورولماز، مدير الدراسات الاقتصادية في مركز "أورسام" في أنقرة، أصبحت الصناعات الدفاعية، في عهد حزب العدالة والتنمية، ذات "قيمة مضافة" من حيث كونها مزيجاً من المجالات المختلفة مثل التعليم، والتدريب والتشغيل والبنية التحتية الصناعية والاستثمارية والتطور التكنولوجي، بما يعزز توسيع نطاق المنتجات ذات الاستخدام المزدوج، ورفد القطاعات المدنية بالعديد من حاجاتها النادرة<sup>32</sup>. وانعكس هذا التحول، في مسار السيطرة المدنية التدريجي على المؤسسة العسكرية التركية على تطور قطاع الصناعات الدفاعية كمرتكز "استراتيجي" يعكس حرفية الجيش ومهنيته وقدراته العسكرية، ويعكس كذلك التحول من المنظور العسكري التقليدي إلى المنظور المدني للصناعات الدفاعية التركية.

27 Sevinç Bermek, *The Rise of Hybrid Political Islam in Turkey: Origins and Consolidation of the JDP* (London: Palgrave Macmillan, 2019), pp. 182 - 184.

28 باسم دباغ، "تاريخ التعديلات الدستورية والاستفتاءات في الجمهورية التركية"، *العربي الجديد*، 2017/1/9، شوهد في 2023/3/24، في: <https://cutt.us/uTVV8>

29 ينظر: "الاستفتاء التركي على التعديلات الدستورية ودلالاته"، مركز الجزيرة للدراسات، 2010/9/22، شوهد في 2023/3/24، في: <https://cutt.us/mX522>؛ ينظر أيضاً:

"Timeline: Turkey's 'Ergenekon' Trial," *Aljazeera*, 5/8/2023, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/KLTld>

30 ينظر:

Ariana Keyman, "Civil-Military Relations in Turkey," *E-International Relations*, 21/5/2012, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/uRrNc>

31 ينظر:

Nil S. Satana, "The New Civil-Military Relations in Turkey," *Middle East Insitute*, 18/10/2022, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/3w6m0>

32 "الصناعات الدفاعية التركية: من أرقام فخجلة في بدايات الألفية الثانية إلى أخرى فياسية في 2020"، *ترك برس*، 2021/1/21، شوهد في 2023/3/25، في: <https://cutt.us/Q6gd3>

## ثالثاً: تأثير ديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية في تطور الصناعات الدفاعية

تُعرف الصناعات الدفاعية، وتسمى أيضاً صناعات الحرب War Industry، بأنها مجموعة من المشاريع لتصميم أنظمة الأسلحة الضرورية للقوات المسلحة وإنتاجها وتطويرها<sup>33</sup>. وقد برز مشروع تطوير الصناعات الدفاعية التركية بعد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على مستوردات تركيا من الأسلحة في أعقاب العملية العسكرية التركية في شمال قبرص في عام 1974؛ إذ أعقبت هذه العقوبات مرحلة جديدة في "تلبية احتياجات القوات المسلحة التركية محلياً"، بحسب صادق بيادي، القائم بأعمال المدير العام لمؤسسة القوات المسلحة التركية TAFF، حيث يُشير مشروع تطوير الصناعات الدفاعية، أو ما يُعرف بـ "التتريك" Turkification، إلى التحول الكبير في استراتيجية الصناعات الدفاعية التركية، مع التركيز على تطوير قدرات الإنتاج الدفاعي المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي<sup>34</sup>.

بعد الانقلاب العسكري في عام 1980، أعطت الحكومة الجديدة الأمن القومي والدفاع الأولوية؛ في ظل تزايد التحديات الأمنية الداخلية المتعلقة بـ "المسألة الكردية"، والتحديات الخارجية المتعلقة بـ "المسألة القبرصية". فقد شرعت الحكومة آنذاك في دفع تنفيذ برنامج تطوير صناعاتها الدفاعية قُدماً، من خلال إنشاء وكالات متخصصة ومؤسسات حكومية مُكلفة بالإشراف على مشروع تترك الصناعات الدفاعية وتنفيذه، وهو مشروع أُقرّ في أعقاب الحرب القبرصية. وعلى امتداد 20 عاماً (1982-2002)، استطاعت الصناعات الدفاعية التركية تزويد القوات المسلحة التركية بنحو 20 في المئة من حاجاتها من الجهد العسكري والأمني<sup>35</sup>. وأحدث التحول الديمقراطي في السيطرة المدنية على صناعة القرار المتعلق بتنفيذ مشاريع الصناعات الدفاعية وتطويرها، الذي بدأ في عام 2002، تأثيراً بالغ الأهمية في النمو المطرد لصناعات الدفاع. ونتجت منه تغييرات على صعيد تحولات المقاربة النظرية للصناعات الدفاعية؛ من منظور أمني عسكري، إلى منظور مدني عسكري، إضافة إلى إجراء مجموعة إصلاحات مؤسسية واستحداث مؤسسات جديدة لتعزيز الإطار المؤسسي، وإعادة تخصيص الموارد لتطوير الصناعات الدفاعية، ويمكن رصدها فيما يلي:

### 1. مؤسسة الإصلاح المؤسسي والحكومة المدنية للصناعات الدفاعية

بدأ إضفاء الطابع المؤسسي على صناعة الدفاع في تركيا مع تأسيس "مكتب تطوير الصناعات الدفاعية وإدارة الدعم" ضمن هيكل وزارة الدفاع التركية في عام 1985، التي أُعيدت هيكلتها إلى وكيل الوزارة للصناعات الدفاعية SSM في عام 1989؛ بوصفها وكالة التنسيق الرئيسية لتطوير المعدات الدفاعية وإنتاجها. وكُلفت هذه الوكالة بالإشراف على سلسلة إمداد الصناعة الدفاعية بأكملها، ومن ضمن ذلك إنتاج المعدات العسكرية وقطع الغيار والذخيرة.

منذ أن بدأ مسار تحديث الصناعات الدفاعية وتطويرها في عام 1985، سيطرت المؤسسة العسكرية على صنع القرار؛ ما أنتج شبكة من أصحاب المصلحة، سواء داخل المؤسسة العسكرية أو الشركات المتعاقدة أو الفئات العمالية المرتبطة بالصناعات الدفاعية، واستطاعت أن تؤسس "قواعدها الخاصة" لإدارة منظومة الدعم

33 Kenneth Boulding, "The War Industry," *Proceedings of the Academy of Political Science*, vol. 33, no. 3 (1979), pp. 91 - 100.

34 "Interview with the Deputy General Manager of TAFF Mr. Sadik Piyade," Turkish Armed Forces Foundation (TAFF), *MSI Turkish Defence Review*, 15/6/2021, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/5acc77ps>

35 Murathan Yildirim, "Embargos Fuel Rapid Turkish Defense Industry Localization," *Daily Sabah*, 21/3/2023, accessed on 18/6/2023, at: <https://cutt.us/dCS4D>

والمساعدة، وهو ما أصبح يُشار إليه باسم "الدولة العميقة" Derin Devlet<sup>36</sup>. وأدى ذلك إلى بقاء مسألة التحديث والتطوير أسيرة سياسة "تترك الصناعات الدفاعية" التي خطها العسكر في عام 1985. وهنا، جاءت تحولات مسار العلاقات المدنية - العسكرية، خصوصاً بعد استفتاء عام 2007، لتُخرج مشروع الصناعات الدفاعية من "دهاليز" ما يُعرف في تركيا بـ "البيروقراطية الرسمية" Bureaucratic Officialdom<sup>37</sup>، الواقعة تحت الهيمنة العسكرية، إلى مأسسة مدنية وركيزة رئيسية ضمن خطط التنمية الاستراتيجية، من خلال مسألتين رئيسيتين؛ أولاهما تمكين البناء المؤسسي لهيئة الصناعات الدفاعية، وتعزيز قدراتها على تنفيذ السياسات المنبثقة من السلطة المدنية من جانب، وتعزيز قدراتها على التحكم في إدارة وتخصيص الموارد الموجهة لتطوير الصناعات الدفاعية وتسخيرها لخدمة أولويات الحاجات الدفاعية من جانب آخر. وثانيتهما تعزيز الحضور المدني في المناصب العليا في القطاعات ذات العلاقة بالصناعات الدفاعية، في وزارة الدفاع أو حتى على صعيد شركات الصناعات الدفاعية التي تمتلك فيها الحكومة الحصة الكبرى من رأس المال، وذلك باستبدال الجنرالات بقيادات مدنية، ومنحهم صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات المحورية في تطوير الصناعات الدفاعية، وتجلّي ذلك في تعزيز الحكومة التركية سلطتها المدنية على المؤسسات المسؤولة عن الصناعات الدفاعية، وذلك من خلال ما يلي:

- اللجنة التنفيذية للصناعات الدفاعية The Defense Industry Executive Committee, DIEC<sup>38</sup>، وهي أعلى هيئة لصنع القرار في تركيا مسؤولة عن توجيه سياسات صناعة الدفاع في البلاد وبرامجها؛ إذ أشرفت على تطوير عدد من المشاريع الدفاعية الكبرى، ومن بينها دبابة القتال الرئيسية "ألتاي" Altay، والطائرة المقاتلة من الجيل الخامس "تي إف إكس" TF-X، وبرنامج "ميلغم" MILGEM للسفن الحربية الوطنية.
- تأسيس الحكومة التركية المجلس الأعلى للتنسيق الصناعي الدفاعي The Defense Industry High Coordination Council, DIHCC في عام 2011، وهو هيئة تشرف على سياسات صناعة الدفاع وبرامجها، من خلال تنسيق أنشطة الوكالات الحكومية المختلفة المشاركة في صناعة الدفاع، وضمان التنفيذ الفعال لسياسات الصناعة الدفاعية. والمجلس مسؤول أيضاً عن تحديد الأولويات لبرامج المشتريات الدفاعية، والإشراف على تطوير تقنيات الدفاع الرئيسية<sup>39</sup>.
- إعادة هيكلة وكالة الصناعات الدفاعية تحت اسم "رئاسة الصناعات الدفاعية" SSB، بعد الانقلاب الفاشل في عام 2016، وذلك بموجب الأمر التنفيذي رقم 696، ضمن عنوان: "الأمر التنفيذي بشأن وضع بعض اللوائح في ظل حالة الطوارئ"<sup>40</sup> الذي أحدث تغييراً جذرياً في آليات صنع القرار داخل المؤسسة، بخضوعه مباشرة للسلطة المدنية العليا "مكتب الرئاسة التركية"، وهو ما أظهر الأهمية التي تحظى بها صناعة الدفاع في عمليات صنع القرار.

36 غالباً ما يستخدم مصطلح Derin Devlet (الدولة العميقة) في تركيا للإشارة إلى شبكة سرية من أفراد داخل الحكومة والجيش والمؤسسات الأخرى يُرغم أنهم يعملون معاً لتعزيز مصالحهم الخاصة وممارسة نفوذهم في الشؤون السياسية للبلاد. ينظر:

Metin Heper, "The State and Bureaucracy: The Turkish Case in Historical Perspective," in: Ali Farazmand (ed.), *Handbook of Comparative and Development Administration* (London: Routledge, 2019), p. 683.

37 تشير السلطة البيروقراطية في تركيا إلى إدارة الوكالات والإدارات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسات والبرامج واللوائح الحكومية، وهي مسؤولة أيضاً عن تقديم الخدمات للجمهور وإنفاذ القوانين واللوائح. ينظر: Ibid.

38 أسست اللجنة في عام 1983، ويرأسها الرئيس التركي. ومن بين الأعضاء الآخرين في اللجنة وزير الدفاع الوطني، ورئيس هيئة الأركان العامة، ووزير الداخلية، ووزير الخارجية، ووزير المالية. فهي الجهة المسؤولة عن صوغ سياسات الصناعة الدفاعية وتنفيذها، والموافقة على برامج المشتريات الدفاعية، وتنسيق أنشطة مختلف الوكالات الحكومية المشاركة في صناعة الدفاع. وهذه اللجنة مسؤولة أيضاً عن إقامة العلاقات مع شركات صناعة الدفاع الأجنبية والحفاظ عليها، وتعزيز تطوير صناعة الدفاع المحلية. ينظر:

Safak Herdem, "Turkey: Procurement Mechanism in Turkish Defense Industry," *Mondaq*, 25/9/2014, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/kBmv0>

39 Ibid.

40 Ismail Demir, "Transformation of the Turkish Defense Industry," *Insight Turkey*, vol. 22, no. 3 (Summer 2020), p. 17.

• خضوع "مؤسسة القوات المسلحة التركية" The Turkish Armed Forces Foundation، أو Türkiye Cumhuriyeti Silahlı Kuvvetleri Vakfı، لقرارات السلطة المدنية، وهي مؤسسة وقفية أُسست في عام 1987، يرأسها وزير الدفاع، تستهدف "تقديم مساهمات لزيادة القوة الحربية للقوات المسلحة التركية من خلال تطوير صناعة الحرب الوطنية وإنشاء فروع صناعة حرب جديدة". وتدير المؤسسة 14 شركة من الشركات الرائدة في الصناعات الدفاعية التركية، تخضع كلها لـ "التدقيق من قبل شركات تدقيق مستقلة"<sup>41</sup>. ويوضح الجدول التالي طبيعة التكوين المدني والعسكري لصنع القرار في مؤسسات الصناعات الدفاعية التركية.

### جدول طبيعة التكوين المدني والعسكري لصنع القرار في مؤسسات الصناعات الدفاعية التركية

المكون العسكري	المكون المدني	رئاسة المؤسسة	طبيعة المؤسسة	التأسيس	المؤسسة
رئيس هيئة الأركان العامة، رئيس قوات الجندمة	وزير الدفاع (سابقاً مدني/ عسكري حالياً)، وزير الخارجية، وزير المالية، وزير التجارة والصناعة، مؤسسة التخطيط الحكومي، وكيل وزارة الخزانة، وكيل وزارة التجارة الخارجية.	مدني/ رئيس الجمهورية	تخطيط استراتيجي وإشراف على الصناعات الدفاعية	2011	المجلس الأعلى للتنسيق الصناعي الدفاعي DIHCC
رئيس هيئة الأركان العامة، رئيس الحرس الرئاسي	رئيس الجمهورية، نائب رئيس الجمهورية، وزير الداخلية، وزير الدفاع، وزير الصناعة والتكنولوجيا، رئيس الصناعات الدفاعية.	مدني/ رئيس السلطة التنفيذية	صناعة القرارات الخاصة بمشتريات القوات المسلحة	1985	اللجنة التنفيذية للصناعات الدفاعية DIEC
رئيس هيئة الأركان العامة	نائب رئيس الجمهورية، وزير الدفاع، رئيس هيئة الصناعات الدفاعية.	مدني/ رئيس السلطة التنفيذية/ رئيس الجمهورية	استثمار وإنتاج	1987	مؤسسة القوات المسلحة التركية
نائب رئيس مؤسسة الصناعات الدفاعية للأنظمة الاستراتيجية، نائب رئيس المؤسسة للتخطيط الاستراتيجي، نائب رئيس المؤسسة لدعم الأنظمة التشغيلية، نائب رئيس المؤسسة لأنظمة الطيران والبحرية، نائب رئيس المؤسسة للتطوير المؤسسي والقيم.	نائب رئيس مؤسسة الصناعات الدفاعية للأنظمة الاستراتيجية، نائب رئيس المؤسسة للتخطيط الاستراتيجي، نائب رئيس المؤسسة لدعم الأنظمة التشغيلية، نائب رئيس المؤسسة لأنظمة الطيران والبحرية، نائب رئيس المؤسسة للتطوير المؤسسي والقيم.	مدني/ تخضع لرئيس السلطة التنفيذية	تنفيذ القرارات الخاصة بمشتريات القوات المسلحة	1985	رئاسة الصناعات الدفاعية SSB

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى المعلومات المتوافرة في المواقع الإلكترونية الرسمية للمؤسسات المذكورة في الجدول.

41 "Interview with the Deputy General Manager."

في هذا السياق، يعزو إسماعيل ديمير، رئيس وكالة الصناعات الدفاعية التركية، التطور الكبير لهذا القطاع إلى "التغيير والتحول" في مسار آليات صنع القرار "وارتباطها بأعلى سلطة تنفيذية مدنية"<sup>42</sup>. ويُعدّ أهم تحول في مأسسة وصنع آليات اتخاذ القرار في الصناعات الدفاعية هو قيام الحكومة التركية باستثمارات كبيرة في صناعة الدفاع لتحديث قدراتها وتعزيزها، وشمل ذلك إنشاء شركات دفاعية جديدة، وتطوير تقنيات وأنظمة جديدة، وتنفيذ سياسات لتشجيع الإنتاج المحلي، وهي التي أدت إلى زيادة المكوّن المحلي في الصناعات الدفاعية.

ساهمت الحوكمة المدنية لقطاع الصناعات الدفاعية في تعزيز الشفافية الإدارية والمالية، وانعكس ذلك إيجابياً على القدرات التنافسية والكفاءة لتجهيزات الصناعات الدفاعية التركية ومعداتها. وساهمت كذلك في انفتاح قطاع الصناعات الدفاعية على الشركات مع القطاع الخاص أكثر فأكثر، سواء كان ذلك محلياً أو أجنبياً، وهو ما نتج منه إنشاء شركات جديدة ومشاريع مشتركة، فضلاً عن زيادة "قاعدة الصادرات التركية" وتنويعها، وبخاصة صادرات المعدات الدفاعية.

## 2. التحول في اقتراب الصناعات الدفاعية: من العسكرية القومية إلى الليبرالية القومية

نشأ اقتراب تطوير الصناعات الدفاعية التركية وتحديثها بموجب القانون التأسيسي رقم 3238 في عام 1985، الذي نصّ على أن يتعهد "مكتب تطوير الصناعات الدفاعية وإدارة الدعم" The Defense Industry Development and Support Administration Office, SAGEB بـ "إنتاج أكبر قدر ممكن من الأسلحة والوسائل والأدوات التي تحتاج إليها القوات المسلحة التركية، على نحو اقتصادي قدر الإمكان"<sup>43</sup>. وعكس هذا القانون رؤية قادة انقلاب 1980 للتغلب على مشكلة حظر الأسلحة الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفاؤها على واردات تركيا من الأسلحة المتقدمة بعد التدخل العسكري التركي في قبرص (عام 1974).

وبقي مشروع التحديث مقتصرًا على الصناعات الدفاعية وفق حاجات القوات المسلحة التركية، وضمن منظور اقتصادي قائم على "مبدأ التكلفة والعائد"؛ التكلفة المالية، والعائد على قدرات القوات المسلحة حصراً. ومن ثم، بقي المشروع حبيس هذا المبدأ، من المنظور العسكري البحث، بعيداً عن رؤية مدنية أوسع لعلاقة "اقتصادية مدنية وعسكرية" تخدم توسيع القاعدة الصناعية وتطويرها، بشقيها المدني والعسكري.

ثم أدى تبدل مسار العلاقات المدنية – العسكرية في عام 2003 إلى إحداث تحوّل عميق؛ بالانتقال من التركيز على "التتريك"<sup>44</sup> (القومية العسكرية) إلى تبني مسار أكثر انفتاحاً من خلال مزج "التتريك" في نموذج جون مينارد كينز للإنفاق العسكري، المعروف باسم "الكنزية العسكرية" Military Keynesianism<sup>45</sup> التي تفترض أن زيادة الإنفاق العسكري على تطوير التقنيات والمعدات العسكرية ينعكس إيجابياً على التنمية الاقتصادية<sup>46</sup>؛ إذ ينظر إلى دور الصناعات الدفاعية في عملية التنمية، باعتبارها وسيلة لتحقيق ازدهار اقتصادي أكبر واستقرار سياسي، وتأثير ثقافي على المستويين المحلي والدولي. يقول وجدي غونول، رئيس مجلس إدارة

42 Demir, p. 18.

43 Ibid.

44 يُشير التتريك في صناعة الدفاع إلى زيادة مستوى الإنتاج المحلي والقدرة التكنولوجية في قطاع الدفاع التركي، بهدف تقليل الاعتماد على الموردين الأجانب وزيادة الاكتفاء الذاتي للبلاد في هذا المجال الحرج. ينظر: Edebalı Murat Akca & Enes Yavuz, "Turkey's National Defence Industry: Origins, Transformation, and Achievements," Discussion Paper, TRT World Research Center, April 2020, p. 8, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/PXfaw>

45 للاستزادة بشأن الكنزية العسكرية، ينظر: Adem Elveren, *Military Keynesianism and the Military-Industrial Complex* (London: Routledge, 2021), pp. 27 - 44.

46 Ibid.

شركة تركسات Turksat: "منذ عام 2003، أصبح توطين الصناعات الدفاعية سياسة حكومية، وهو ما يسمح بإطلاق العديد من المشاريع ذات القيمة المضافة العالية لبلدنا"<sup>47</sup>.

تسلط عملية التحول والمزج بين منظور المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية الضوء على الاختلاف بين كلا المنظورين لدور الصناعات الدفاعية في عملية التنمية بطبيعتها المعقدة والمتعددة الأوجه، حيث إن قطاع الصناعات الدفاعية بالغ الأهمية بحكم طبيعة وجوده عند تقاطع بين المنظور العسكري والمنظور المدني، ذلك أن المنظور ينشأ من "مُتخيل" يحكم التصورات ويشكل السياسات والأولويات. فمن المنظور العسكري، يتجه التركيز الأساسي للصناعات الدفاعية إلى تعزيز قدرات الأمن القومي في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال الحصول على أنظمة وتقنيات الأسلحة التي تعزز القدرات الدفاعية والهجومية في ظل الأولويات التي تحددها السياسة الدفاعية والأمنية للدولة. أما من المنظور المدني، فيحتل التنوع الاقتصادي، من خلال التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، أولويةً إلى جانب أولوية الأمن القومي. فهذا المنظور يمزج بين أولوية الأمن القومي وأولوية التنمية الاقتصادية والتكنولوجية. وبناءً عليه، فإن "المتخيل" المدني يكون غالباً أخصب من حيث القدرة على تضمين قطاعات أخرى، وبخاصة القطاع الخاص، والتشبيك فيما بينها، بطريقة تعزز دائرة التكامل الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية المتعددة، وتعزز الابتكار والمنافسة والكفاءة والشفافية، والاستفادة من الشراكات العسكرية والمدنية والتنوع، بحيث يكون ذلك قوة دافعة لعملية التنمية المستدامة. وهكذا، فإن الاندماج المدني - العسكري الذي يمزج بين التوجهات المدنية والعسكرية في التعامل مع الصناعات الدفاعية، يُعدّ رافعة ضخمة لسياسات التنوع الاقتصادي، التي هي في قلب استراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبذلك، تحوّل مشروع الصناعات الدفاعية من مجرد مشروع تحديث للقوة والقدرات في المنظور العسكري إلى ركيزة رئيسة من ركائز خطط التنمية في المنظور المدني. وأبرز الأمثلة الدالة على التحول من المنظور العسكري إلى المنظور المدني هو القرار الذي اتخذه رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي آنذاك، في اجتماع المجلس التنفيذي للصناعات الدفاعية، في أيار/ مايو 2004، بالانتقال من «نموذج الإنتاج القائم على التهديد»<sup>48</sup> A Threat-based Model إلى «نموذج الإنتاج القائم على المواهب» A Talent-based Model<sup>49</sup>. والأبرز من ذلك هو تجسد هذا المنظور لدور الصناعات الدفاعية في خطة التنمية التاسعة في الفترة 2007 - 2013 The 9th Development Plan التي أعلنتها الحكومة التركية، في عام 2006، من خلال «تطوير الإنتاج ضمن هيكل تنافسي واكتفاء ذاتي مرين ومتكامل مع صناعة الدولة، والمشاركة بنشاط في أنشطة التعاون الدولي في مجالات الإنتاج المشترك، والتصميم، والبحث، والتطوير. ولتحقيق هذه الغاية «أنشئت البنية التحتية اللازمة إضافة إلى اكتساب المعرفة التكنولوجية والإدارية»<sup>50</sup>. ثم إن جعل الصناعات الدفاعية ركيزة رئيسة للتنمية الاقتصادية يصنع مساراً استراتيجياً لتطوير القاعدة الصناعية للدولة وتنويعها، وتقوية القاعدة الاقتصادية الكلية عامة.

من جانب آخر، انعكس هذا الاقتراب بظهور نماذج جديدة للتنمية الاقتصادية في تركيا، مثل الإنتاج المشترك Joint Production، والإنتاج بموجب ترخيص Production under License، والهندسة والتصميم المستندة إلى

47 "Interview: Dr. M. Vecdi Gönül, Chairman of the Board of Directors at Türksat," *MSI Turkish Defence Review*, 23/6/2017, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/5n6enmzm>

48 يشير نموذج الإنتاج القائم على التهديد في الصناعات الدفاعية التركية إلى عملية التملك التي يكون فيها الاعتبار الأساسي لقرارات الشراء هو المستوى المتصور لتهديد الأمن القومي. وفي هذا النموذج، يكون اتخاذ قرارات الشراء بناءً على تقييم التهديدات الأمنية الحالية والمستقبلية، فضلاً عن القدرات المطلوبة لمواجهة هذه التهديدات. للاستزادة في هذا الشأن، ينظر: Demir, p. 28.

49 Ibid., p. 25.

50 Turkish Republic Prime Ministry, State Planning Organization, *Ninth Development Plan (2007-2013)* (2006), accessed on 25/11/2023, at: <https://cutt.us/Kqjph>

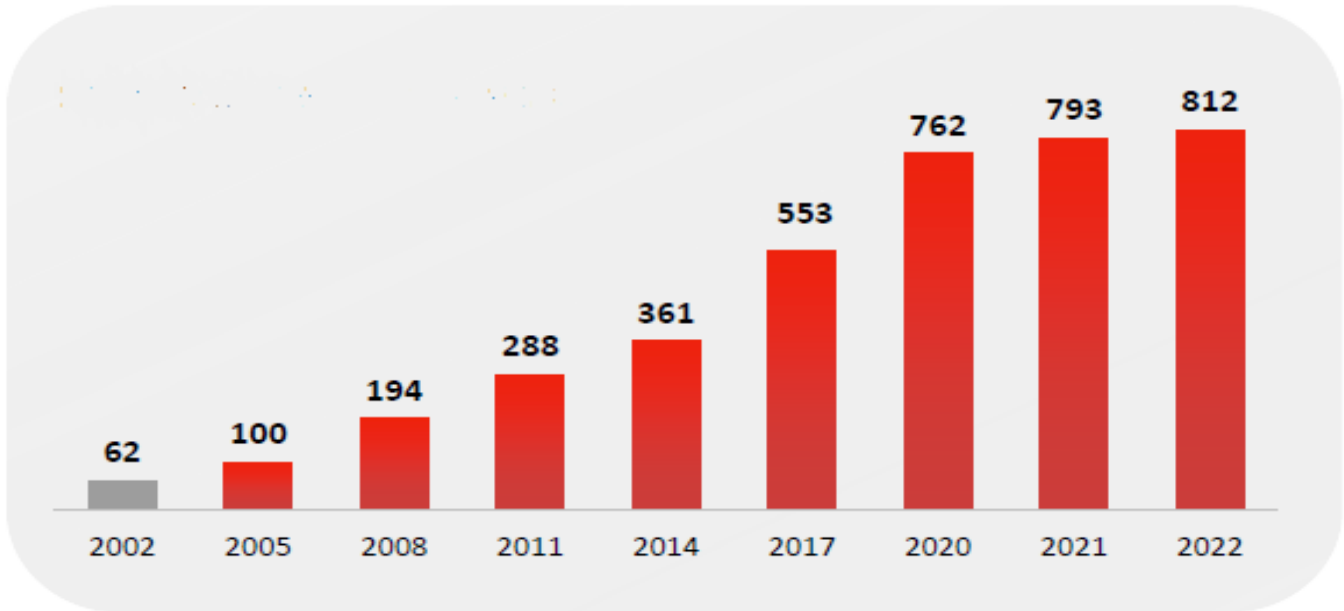


الإنتاج Production-based Engineering and Design؛ إذ حلت هذه النماذج تدريجيًا محل عمليات الاستحواذ الأجنبية والمشتريات الجاهزة كنموذج التوريد السائد سابقًا<sup>51</sup>.

وفرت هذه التغييرات أرضية خصبة للبنية التحتية التي تقوم عليها صناعة دفاع قوية، وهو ما تجلّى في تطور برنامج السفن الحربية الوطنية ميلغم، والمشروع الوطني للطائرات العمودية الهجومية "أتاك" ATAK، ومشروع دبابة القتال الوطنية ألتاي، ومشروع المسيّرات الوطنية Unmanned Aerial Vehicles التي تُنتجها شركة بيرقدار، وتأسيس معرض "ساها" SAHA للدفاع والفضاء في عام 2018، الذي يقوم، بحسب إلهامي كليتش<sup>52</sup>، الأمين العام لمعرض ساها - إسطنبول، على مفهوم "التخصص الصناعي للمصنعين" في مجال الصناعات الدفاعية والفضائية برعاية مؤسسة الرئاسة التركية، بدعم من 18 مؤسسة تركية مدنية وعسكرية.

### الشكل (1)

تطور عدد مشاريع الصناعات الدفاعية التركية في الفترة 2002 - 2022



المصدر:

Turkish Republic, Presidency of the Republic of Turkiye, Investment Office, *Turkish Defense and Aerospace Industry* (2022), accessed on 18/6/2023, at: <https://cutt.us/Wp5sm>

تجسد تأثير التحول في اقتراب الصناعات الدفاعية ونماذج الإنتاج بزيادة عدد مشاريع الصناعات الدفاعية من 62 مشروعاً في عام 2002، إلى 812 مشروعاً في عام 2022 (الشكل 1). وقد ساهم هذا التحول أيضًا في تطوير تقنيات من الدفاع والقدرات المحلية، التي صقلت مواهب العديد من الكفاءات البشرية، ليزيد بذلك رأس المال البشري التركي. وقد أدت إلى توفير بيئة وبنية تحتية للاختراعات والابتكارات، شكّلت "محفزاً" Catalyst لقطاع

51 Demir, pp. 29 - 30.

52 "İlhami Keleş, Secretary General of SAHA Istanbul: 'SAHA EXPO 2022 Will Be an Event that Provides Added Value to all its Participants with its Unique,'" *MSI Turkish Defence Review Makes*, 29/8/2022, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/4bh4v7u8>

كبير من الصناعات الأخرى ذات القيمة المضافة في الاقتصاد التركي. يضاف إلى ذلك أن التطور في بيئة الاختراعات والابتكارات للصناعات الدفاعية أثر إيجابياً في تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبخاصة قطاع المعدات الطبية وقطاع السيارات الكهربائية. وساهمت زيادة تراكم الكفاءات والخبرات البشرية في مجالات التقنية العالية، بقوة، في خلق بيئة صناعية محلية متطورة واقتصادية جاذبة للاستثمارات الدولية، ومعززة لقدرات الشركات التركية على التنافس في الأسواق العالمية، وهو ما عزز، أيضاً، مكانة تركيا الاقتصادية عالمياً.

### 3. زيادة الموازنة العسكرية: إدارة الموارد الدفاعية وإعادة تخصيصها

ساهمت التعديلات القانونية في عام 2003، وبخاصة تعديل المادة 30 التي أخضعت موازنة رئاسة الأركان ووزارة الدفاع للجهاز القومي للمحاسبات، والتعديلات الدستورية في عام 2007، في تمكين السلطة المدنية من وقف نزيف الفساد بشأن إهدار الموارد الدفاعية المخصصة للمؤسسة العسكرية، وهو ما ساهم في إدارة الموارد الدفاعية وإعادة تخصيصها لتطوير الصناعات الدفاعية. وساهمت مأسسة الإصلاح والحوكمة المدنية لصنع القرارات المتعلقة بالصناعات الدفاعية في وضع المؤسسات والجهات المالية ذات العلاقة تحت إشراف السلطة المدنية وإدارتها؛ فأصبحت هيئة الصناعات الدفاعية، وهي الهيئة التي لديها سلطة شراء صفقات أو إنتاجها أو توقيها نيابةً عن القوات المسلحة التركية، تخضع لسلطة مدنية مباشرة، وهي المعنية باتخاذ القرارات الخاصة بمشتريات القوات المسلحة التركية من الجهة التي تراها مناسبة لدعم قطاع الصناعات الدفاعية. وخضعت إدارة "صندوق دعم الصناعات الدفاعية" The Defense Industry Support Fund، أيضاً، للسلطة المدنية التي لديها مخصصات مالية تُقدّر بنحو ثلاثة مليارات دولار لدعم الصناعات الدفاعية، كما أن اللجنة التنفيذية للصناعات الدفاعية تجتمع بدعوة من رئيس السلطة التنفيذية، وهو أمرٌ هياً للسلطة المدنية ووضِع برامج لصناعة الدفاع في تركيا والتوجيه، من خلال إعادة تخصيص الموارد الدفاعية، لدعم هذه السياسات والبرامج الدفاعية.

ونج كذلك من خضوع هذه المؤسسات للسلطة المدنية تحكّمها في "مؤسسة القوات المسلحة التركية" التي تمتلك أسهماً في 14 شركة للصناعات الدفاعية؛ أي إنه أصبح للسلطة المدنية اليد العليا في إدارة العديد من مؤسسات الصناعات الدفاعية التركية وشركاتها، التي تمتلك فيها المؤسسة نسبة كبيرة من الأسهم مثل شركة "أسيلسان" ASELSAN (85 في المئة)<sup>53</sup>، وشركة "تاي" Turkish Aerospace Industries Inc، وTAI (54.5 في المئة)، وهي شركة دفاعية تركية رائدة في مجال الفضاء والأقمار الصناعية، و55 في المئة من أسهم شركة "روكتستان" لأنظمة الصواريخ "روكيتسان" Roketsan، و99 في المئة من أسهم شركة "هافيلسان" للبرمجة HAVELSAN، و55 في المئة من أسهم شركة "توساش" Tusas التركية الرائدة في مجال تقنيات الطيران، و99 في المئة من أسهم شركة "إسبير" Isbir، التي توفر مولدات كهربائية ومولدات للمشاريع الدفاعية والعمامة المهمة، و97 في المئة من أسهم شركة "أسبيلسان" Aspilsan، وهي شركة مصنعة للبطاريات الأصلية ومنتجات حزم البطاريات لأنظمة الصناعات الدفاعية الرئيسية<sup>54</sup>.

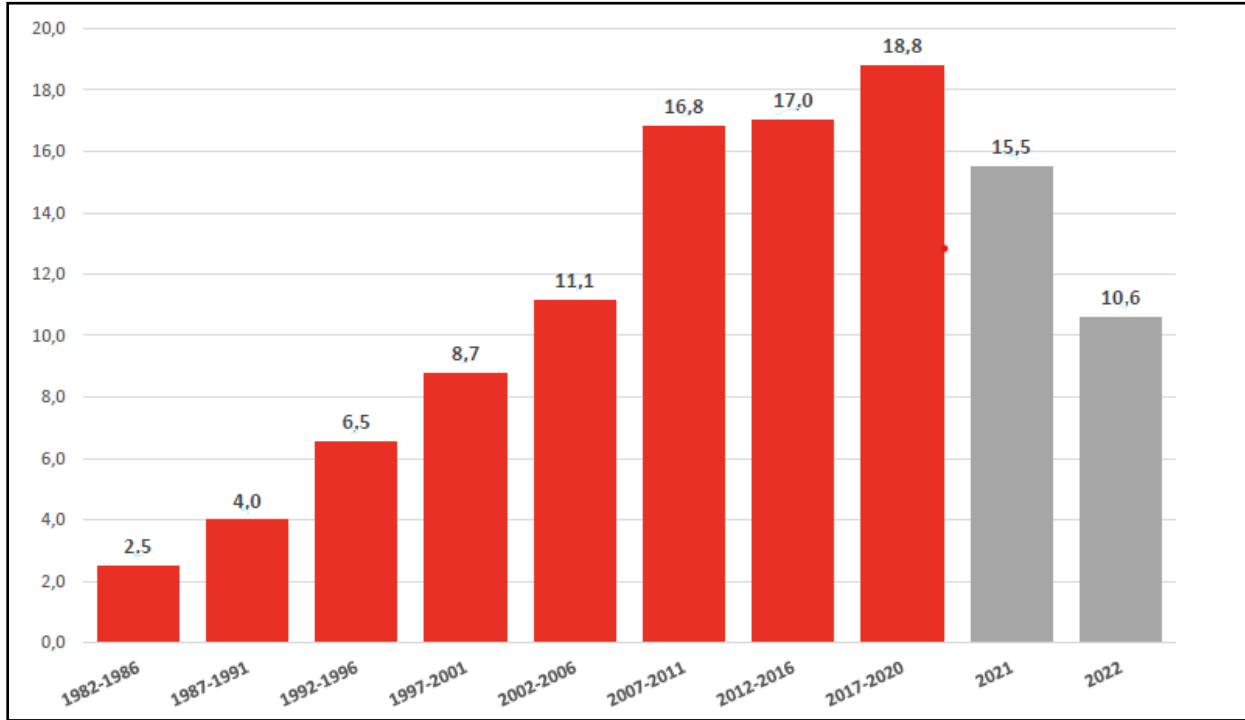
يذكر هنا أن دمقرطة العلاقات المدنية - العسكرية عزّزت قدرات السلطة المدنية في إدارة الموارد الدفاعية بشأن تطوير الصناعات الدفاعية التركية، ونتج منها، منذ عام 2006، إعادة تخصيص الموارد الدفاعية لحساب المشاريع الدفاعية القومية مثل مشروع طائرة "أنكا" Anka التركية من دون طيار، ودبابة ألتاي الوطنية،

<sup>53</sup> "علاقات" الإلكترونيات في صناعة الدفاع التركية، التي احتلت المرتبة السادسة والخمسين في قائمة أفضل مئة سلاح في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في عام 2016. ينظر: Lucie Béraud-Sudreau et al., "The Sipri Top 100 Arms-Producing and Military Services Companies, 2021," SIPRI (December 2022), p. 8, accessed on 18/6/2023, at: <https://cutt.us/z07Ps>

<sup>54</sup> Metin Gurcan, "Erdogan Takes Total Control of Turkish Defense Industry," *Al-monitor*, 5/1/2018, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/eJt6E>

ومروحية أتاك المحلية، والقمر الصناعي "غوكتورك" Gökürk، وسفينة ميلغم الحربية. ويوضح الشكل (2) زيادة الموازنات المالية لقطاع الصناعات الدفاعية من 11.1 مليار دولار في عام 2002، إلى 18.8 مليار دولار في عام 2020، والذي انخفض خلال عامي 2021 و2022 بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

**الشكل (2)**  
**تطور الإنفاق على قطاع الصناعات الدفاعية (مليار دولار)**



المصدر: .bid

استطاعت تركيا من خلال إعادة تخصيص الموارد المالية، وزيادة الموازنات الدفاعية، أن تؤسس "قاعدة بحث وابتكارات" قوية وصلبة، من شأنها أن تعزز مبدأ "ذاتية التطوير المستدام"، الذي يقلل من المخاطر والتهديدات الناجمة عن "التهالك والتقدم" في القدرات العسكرية. وتوجّهت إلى تعزيز "بيئة البحث والابتكار" في الجامعات المدنية التي دخلت في شراكات بحثية مع مراكز الأبحاث العسكرية، نتج منها تقنيات جديدة ذات استخدام مزدوج: مدني وعسكري.

يقول خلوك غورغون، رئيس جامعة غبزة وعضو مجلس إدارة أسيلسان: أصبح من الشائع بدايةً من السنوات العشر إلى السنوات الخمس عشرة الماضية أن "تساهم الجامعات في مشاريع صناعة الدفاع والفضاء"، وقد بدأت الجامعات تتصرف كـ "شريك في الحل"؛ ما سيمهد الطرق لـ "استخدام المعرفة بطريقة أكثر فعالية وكفاءة"<sup>55</sup>؛ ومن ثم، ساهم تعزيز قدرات البحث والابتكارات وتوجيهها إلى تطوير تكنولوجيا فائقة التقنية في تعزيز تركيا قدراتها التنافسية بشأن تحديث المعدات الدفاعية وتطويرها، وهو ما ظهر جلياً في تحديث العديد من المعدات العسكرية المتقدمة، وتطوير الطائرات المقاتلة وطائرات الجيل الخامس، وتطوير

55 "Interview: Prof. Dr. Haluk Görgün, GTÜ Rector and ASELSAN Member of the Board of Directors," *MSI Turkish Defence Review*, 8/6/2017, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/mtpb9w9>

أجيال جديدة من الطائرات المسيّرة. وهكذا، عزّزت إعادة تخصيص الموارد الدفاعية وزيادة الموازنات الدفاعية المخصصة لتطوير قدرات القوات المسلحة التركية وتحديثها مبدأ "ذاتية الأمن"، الذي يركز على تعاضد القدرات المحلية في توفير الأمن لأركان الدولة. وفي الوقت نفسه، عزّز مبدأ "دينامية القوة" المرتكز على تحديث التقليدي وتطوير قدرات عسكرية جديدة تيح لتركيا أن تبقى في حالة "تفوق أمني" في محيطها الإقليمي، ليضمن لها "الديمومة والاستمرارية" في حماية مصالحها القومية.

#### 4. الاندماج المدني - العسكري

يشير الاندماج المدني - العسكري إلى موازنة أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية من أجل ضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، وهو أمرٌ يتطلّب التكامل الفعال والتعاون والتواصل بين القطاعين لتحقيق الأهداف المشتركة. وبرز هذا التوجه في خطة التنمية العاشرة (2014-2018) التي تدعو إلى هيكل تنافسي للصناعات الدفاعية التركية بطريقة متكاملة ومستدامة مع الصناعة المحلية للبلاد، مستنداً في ذلك إلى التصميم المحلي والاستخدام المدني للتكنولوجيات المناسبة، وزيادة نسبة المنتج المحلي، إضافة إلى تحسين التعاون والتكامل مع القطاعات الأخرى، مثل الإلكترونيات والبرمجيات والآلات الكهربائية والمعادن الأساسية، وبخاصة مع الصناعات الطبية Medical Devices، وصناعة السيارات المحلية Automotive Industry<sup>56</sup>. ومن ثم، فإن الخطة الاستراتيجية تسعى للتوسع في الابتكار التكنولوجي ذي الاستخدام المزدوج Dual-purpose Technologies: Defense/ Civil<sup>57</sup>. وفي هذا السياق، يؤكد داود يلماز، رئيس مركز التميز للهندسة والتكنولوجيا والاستشارات STM، أهمية "توفير منتجات وحلول مبتكرة للاستخدام المزدوج في كل من المجالات المدنية والدفاعية"<sup>58</sup>، وذلك من أجل تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي من خلال دمج التقنيات العسكرية والمدنية، وصولاً إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتعزيز نمو القاعدة الاقتصادية التركية. يقول الأمين العام لرابطة مصنّعي الصناعات الدفاعية "ساساد" SaSaD، حسين بيساك: "في نظرنا، يجب على القائمين على الصناعات الدفاعية أن يركزوا أيضاً على حاجات الصناعة ذات الصلة، مثل الأجهزة الطبية والأتمتة والأمن الداخلي والأمن السيبراني"<sup>59</sup>. أما أحمد حمدي أتالاي، فيقول إن شركة هافيلسان تقوم بـ "نقل القدرات التي اكتسبتها في مجال محاكيات المنصات الجوية العسكرية إلى مجال الطيران المدني"<sup>60</sup>.

ساهم هذا الاندماج المدني - العسكري في تعزيز عدد من الصناعات المدنية ذات القيمة المضافة، التي تُعدّ محركاً للتنمية والاقتصاد التركي، ومن أبرزها صناعة السيارة الوطنية "توغ" TOGG. وتُعدّ صناعة السيارات بمختلف أنواعها من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، وذات إسهام كبير في التوظيف والصادرات. وكانت الحكومة التركية قد قدّمت حوافز للاستثمار وتنفيذ مشروع إنتاج السيارة التركية المحلية. وبدأ المشروع في عام 2018 بشراكة من خمس شركات ومؤسسات تركية، وبدعم من الحكومة، وهو جزء من جهود تركيا لتطوير صناعة السيارات المحلية وتقليل اعتمادها على السيارات المستوردة. والهدف من ذلك هو ترسيخ مكانة تركيا بوصفها مركزاً لإنتاج السيارات الكهربائية، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرات التكنولوجية للبلاد.

56 Turkish Republic, Ministry-of-Development, Presidential Strategy and Budget Presidency, Turkey, "Tenth Development Plan (2014-2018) (2014)," pp. 88, 91 - 92.

57 Ibid.

58 "IDEF 2017 Message from Davut Yılmaz, General Manager, STM," *MSI Turkish Defence Review*, 7/6/2017, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/yv76h7az>

59 "SaSaD Secretary General Hüseyin Baysak: "We Consider that Industry Players Should also Focus On Neighbouring Industry Needs such as Medical Devices, Automation, Homeland Security, and Cyber Security," *MSI Turkish Defence Review*, 27/7/2021, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/2d8jsbfp>

60 "Interview: Ahmet Hamdi Atalay, General Manager & CEO of HAVELSAN," *MSI Turkish Defence Review*, 10/9/2019, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/79adxc83>

شهد قطاع صناعة المعدات والأجهزة الطبية، أيضاً، نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة؛ فهو يضم مجموعة واسعة من المنتجات، من بينها أجهزة التصوير، والأدوات الجراحية، وأجهزة تقويم العظام، ومعدات التشخيص. ومن خلال الاندماج المتعلق بالصناعات العسكرية، أصبح لدى تركيا قدرة على أن تكون فاعلاً رئيساً في سوق الأجهزة الطبية العالمية، مع قوة عاملة ماهرة، وموقع استراتيجي يمكن من الوصول إلى الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية. وقد انعكس هذا التوسع كذلك على مجال الصناعات الطبية، بالشراكة مع الصناعات الدفاعية، من خلال إنشاء المدن الطبية التركية التي أصبحت أحد القطاعات الرئيسية فيما يُعرف بـ "السياحة العلاجية"، وأحد المحركات للتنمية الاقتصادية.

## خاتمة

استطاعت تركيا خلال العقدين الماضيين أن تخطو حُطًى متسارعة نحو دمقرطة العلاقات المدنية - العسكرية، فبعد سيطرة عسكرية وديمقراطية مقيّدة عقب انقلاب 1980، استطاعت السلطة المدنية منذ التعديلات القانونية في عام 2003 أن تستعيد تدريجياً سلطتها المدنية على المؤسسة العسكرية، وأن تُرسخ علاقة مدنية - عسكرية صحية، أثمرت في أحد جوانبها تطوير قطاع الصناعات الدفاعية.

انعكست دمقرطة العلاقات المدنية - العسكرية التركية على قطاع الصناعات الدفاعية في تعزيز المنظور المدني، بالنظر إلى أهمية الصناعات الدفاعية ودورها كمرتكز من مرتكزات التنمية الاقتصادية في تركيا، إلى جانب تحديث قدرات القوات المسلحة وتطويرها وتسليحها. وقد تجسّد ذلك في المزج بين سياسة التتريك والكنزية العسكرية والانفتاح على الأسواق العالمية، وفي تحوّل الصناعات الدفاعية من الإنتاج القائم على التهديد إلى الإنتاج القائم على المواهب، الذي ظهر بقوة من خلال إحداث قفزات نوعية في الابتكار التكنولوجي والتطوير النوعي لبعض الصناعات، وبخاصة المسيرّات. وجاءت الحوكمة المدنية لصناعة القرارات الخاصة بالصناعات الدفاعية بتقليل نسبة الهدر في المال العام وازدواجية الجهود، وتحسين التنسيق بين الهيئات والمؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية، وإعادة تخصيص الموارد الدفاعية لدعم مشاريع وطنية ذات ثقل استراتيجي يخدم الاستراتيجيات الدفاعية للقوات المسلحة التركية من جانب، ويخدم توسيع القاعدة الصناعية التركية بدعم قطاع الصناعات الناشئة المتعلقة بالصناعات الدفاعية الثقيلة من جانب آخر.

وساهمت دمقرطة العلاقات المدنية - العسكرية، أيضاً، في صناعة فضاء عام ساعد في تطوير تطبيقات وتكنولوجيا ذات استخدامات مزدوجة للقطاعين العسكري والمدني التركي؛ إذ أصبح لتطور الصناعات الدفاعية التركية إسهامات واضحة في تعزيز قدرات القوات المسلحة التركية. وقد ظهر بقوة في تحولات سياسة الأمن القومي والسياسة الخارجية تجاه دول الجوار الإقليمي، سواء كان ذلك في سورية أو العراق، على صعيد مواجهة قوات سوريا الديمقراطية، أو حزب العمال الكردستاني، أو دعم الجهد العسكري لأذربيجان في تحرير إقليم ناغورنو قره باغ من الاحتلال الأرمني، أو الحضور الواسع عبر اتفاقيات عسكرية وسياسية واقتصادية مع الحكومة الليبية على سبيل المثال. وساهمت كذلك في تنويع قاعدة تركيا الاقتصادية من خلال تعزيز "قدرات الوصول" إلى العديد من الصناعات المدنية للتقنيات المتطورة التي تُساعد في تعزيز كفاءة الصناعات المدنية التركية وقدراتها وتنافسيتها. وساهمت، أيضاً، في توفير مناخ مُحفّز للاستثمار المحلي والأجنبي، وجاعل من تركيا دولة جاذبة للاستثمارات الخارجية، وبخاصة بشأن مشاريع للشراكات في الصناعات الدفاعية. فضلاً عن ذلك، ساهمت في تقوية "القاعدة الصناعية"؛ ما أدّى إلى زيادة النمو الاقتصادي وتنويع "القاعدة الاقتصادية" لقطاعات الاقتصاد التركي، إضافةً إلى أنها ساهمت في تنويع "قاعدة الصادرات" وفتح أسواق خارجية جديدة للصناعات الدفاعية، وبخاصة المسيرّات والمعدات العسكرية والمعدات الطبية التي تُصدّر إلى

العديد من الأسواق الدولية؛ ومن ثم تعزيز أحد مصادر القوة الناعمة التركية. وفي هذا السياق يقول وجدي غونول: "لا يمكن أن تمتلك قوة ناعمة من دون قوة صلبة"<sup>61</sup>.

بناءً عليه، ساهمت ديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية في تعزيز عناصر "القوة الاستراتيجية" من خلال المواءمة بين الأهداف التنموية وأهداف الأمن القومي التركي، وعززت قدرات الدولة التركية في جسر الفجوة التكنولوجية لتعزيز مبدأ "ذاتية الأمن"، ومبدأ "دينامية القوة"؛ من أجل مواجهة التحديات التي يفرزها التطور التقني العسكري المستمر للقوى الكبرى في سياق مشهد تكنولوجي معقد وسريع التطور، وهو ما سينعكس بالضرورة على مستويات توزيع القوة العالمية، والخريطة السياسية للنظام العالمي، ولا سيما أنه يخطو خطاً حثيثاً نحو تعدد قطبي تكنولوجي واقتصادي، ولربما نحو قطبية عسكرية على نحو أعمق في المدى المنظور.

## المراجع

### 1. العربية

- "الاستفتاء التركي على التعديلات الدستورية ودلالاته". مركز الجزيرة للدراسات. 2010/9/22. في: <https://cutt.us/mX522>
- عبد الجليل، طارق. "السياسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها". مركز الجزيرة للدراسات. 2012/10/16. في: <https://cutt.us/NQoKM>
- عبد الفتاح، بشير. "تراجع الدور السياسي للجيش التركي". مركز الجزيرة للدراسات. 2009/12/27. في: <https://2u.pw/HegTVNG>
- عز الدين، ناهد وآية إبراهيم عطالله. "العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013)". المركز الديمقراطي العربي. 2015/5/7. في: <https://2u.pw/9Z3FoKu>
- مهدي، محمد محمود. "إلى أين تتجه تركيا: الترسخ الديمقراطي أم الدكتاتوري؟". **سياسات عربية**. مج 3، العدد 16 (أيلول / سبتمبر 2015).

### 2. الأجنبية

- Akca, Edebali Murat & Enes Yavuz. "Turkey's National Defence Industry: Origins, Transformation, and Achievements." *Discussion Paper*. TRT World Research Center. 1/5/2020. at: <https://cutt.us/PXfaw>
- Bermek, Sevinç. *The Rise of Hybrid Political Islam in Turkey: Origins and Consolidation of the JDP*. London: Palgrave Macmillan, 2019.
- Boulding, Kenneth. "The War Industry." *Proceedings of the Academy of Political Science*. vol. 33, no. 3 (1979).
- Cizre, Umit (ed.). *Democratic Oversight and Reform of the Security Sector in Turkey*. Geneva: DCAF, 2008.
- Constitution of the Republic of Turkey*. at: <https://2u.pw/k17WT5a>
- Demir, Ismail. "Transformation of the Turkish Defense Industry." *Insight Turkey*. vol. 22, no. 3 (Summer 2020).
- Elveren, Adem. *Military Keynesianism and the Military-Industrial Complex*. London: Routledge, 2021.
- Farazmand, Ali (ed.). *Handbook of Comparative and Development Administration*. London: Routledge, 2019.
- Huntington, Samuel. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil–Military Relations*. Cambridge: The Belknap Press of Harvard University, 1981.

- “IDEF 2017 Message from Davut Yılmaz, General Manager, STM.” *MSI Turkish Defence Review*. 7/6/2017. at: <http://tinyurl.com/yv76h7az>
- “İlhami Keleş, Secretary General of SAHA Istanbul: 'SAHA EXPO 2022 Will Be an Event that Provides Added Value to all Its Participants with Its Unique.'” *MSI Turkish Defence Review Makes*. 29/8/2022. at: <http://tinyurl.com/4bh4v7u8>
- “Interview with the Deputy General Manager of TAFF Mr. Sadık Piyade.” Turkish Armed Forces Foundation. *MSI Turkish Defence Review*. 15/6/2021. at: <http://tinyurl.com/5acc77ps>
- “Interview: Ahmet Hamdi Atalay, General Manager & CEO of HAVELSAN.” *MSI Turkish Defence Review*. 10/9/2019. at: <http://tinyurl.com/79adxc83>
- “Interview: Dr. M. Vecdi Gönül, Chairman of the Board of Directors at Türksat.” *MSI Turkish Defence Review*. 23/6/2017. at: <http://tinyurl.com/5n6enmzm>
- “Interview: Prof. Dr. Haluk Görgün, GTÜ Rector and ASELSAN Member of the Board of Directors.” *MSI Turkish Defence Review*. 8/6/2017. at: <http://tinyurl.com/mtpb9w9>
- Karaosmanoğlu, Ali L. Transformation of Turkey's Civil-Military Relations Culture and International Environment.” *Turkish Studies*. vol. 12, no. 2 (2011).
- Keyman, Ariana. “Civil-Military Relations in Turkey.” E-International Relations. 21/5/2012. at: <https://cutt.us/uRrNc>
- Kutay, Acar. “Civilian and Military Relations in Turkey: A Historical Survey.” Chr. Michelsen Institute. *Working Paper* no. 11 (December 2016).
- Lucie Béraud-Sudreau et al. “The Sipri top 100 Arms-Producing and Military Services Companies, 2021.” *SIPRI* (December 2022). at: <https://cutt.us/zO7Ps>
- Ministry-of-Development. Presidential Strategy and Budget Presidency. Turkey. “Tenth Development Plan (2014-2018).” 2014.
- Rodriguez, Carmen et al. (eds.). *Turkey's Democratization Process*. London: Routledge, 2013.
- “SaSaD Secretary General Hüseyin Baysak: 'We Consider that Industry Players Should also Focus On Neighbouring Industry Needs such as Medical Devices, Automation, Homeland Security, and Cyber Security.'” *MSI Turkish Defence Review*. 27/7/2021. at: <http://tinyurl.com/2d8jsbfp>
- Satana, Nil S. “The New Civil-Military Relations in Turkey.” Middle East Insitute. 18/10/2022. at: <https://cutt.us/3w6m0>
- Schumpeter, Joseph. *Capitalism, Socialism and Democracy*. London: Routledge, 1976.
- Söyler, Mehtap. *The Turkish Deep State: State Consolidation, Civil-Military Relations and Democracy*. London: Routledge, 2015.





Turkish Republic. Ministry-of-Development. Presidential Strategy and Budget Presidency. Turkey. “Tenth Development Plan (2014-2018) (2014).”

Turkish Republic. Presidency of the Republic of Turkiye. Investment Office. Turkish Defense and Aerospace Industry. 2022. at: <https://cutt.us/Wp5sm>

Turkish Republic-Prime-Ministry. State Planning Organization. *Ninth Development Plan (2007-2013)*. 2006. at: <https://cutt.us/Kqjph>

Yıldız, Burç. “Civil-Military Relations During the Period of the Justice and Development Party in Turkey.” *Ege Strategic Research Journal*. vol. 3, no. 2 (2012).